استجوابي والمويزري دستوري 100٪ ومرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة العامة للدولة

العدساني: أرفض شطب أي من استجوابي المبارك أو مناقشتهما في جلسة سرية

أكد النائب رياض العدساني رفضه القاطع شطب أي من الاستجوابين المقدمين إلى سمو رئيس مجلس الوزراء من قبله وعدد من النواب او المناقشة في جلسة سرية، مبينا أنه سيصوت ضد أي من هذه الإجراءات.

وقال العدساني في مؤتمر صحافي عقده بمجلس الأمة، نحن متضامنون ونرفض رفضا قاطعا شطب الاستجواب ومع العلنية وسنصوت ضد السرية، مطالبا الحكومة بمواجهة الاستجواب وتبيان الحقائق.

وبين أن الاستجواب الذي تقدم به مع النائب شعيب المويزري «دستوري مائة بالمائة» لأنه مرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة العامة للدولة، وكل ما ورد في محاوره تدخل في صلب اختصاصات رئيس الوزراء، ولا سيما ان الاستجواب لم يتطرق إلى أي أمور تنفيذية أو تخص وزارات بعينها، موضحا أن الأصل أن هو أن رئيس الوزراء يراقب مجلس الوزراء والوزارات بأكملها والجهات التابعة لها.

وشدد على أن الحكومة إذا أخفقت في الرقابة الذاتية فعلينا تفعيل الرقابة الفعلية ومحاسبة رئيس الوزراء أو أي وزير يخفق في السياسة التي رسمت له بناء على المادة 98 من الدستور التي تنص على تقديم برنامج عمل الحكومة فور تشكيلها، مشيرا إلى أن الغالبية العظمى من النواب قالوا ان برنامج عمل الحكومة هلامي وفاشل ومتهالك وغير قابل للتنفيذ، وهو تقريبا نسخة طبق الأصل

رياض العدساني

عن برنامج عمل الحكومة الماضية.

ولفت إلى أنه في تاريخ 1 يناير 2012 عندما كانت لدينا فوائض مليارية يفترض استغلالها بالشكل الصحيح، ذكر صندوق النقد الدولي أن الكويت في عام 2017 ستكون لديها إخفاقات وعجوزات كبيرة، والحكومة لم تقم بأمور واقعية وتنفيذية لحفظ ميزانية الدولة والحساب الختامي وعدم الهدر في الأموال العامة.

وأوضح أن وزير المالية عندما يتجه لإصدار سندات بقيمة 3,5 مليارات دولار يتم سدادها من 2017 ولغاية 2020 فهو يمثل السياسة العامة التي يرسمها رئيس الوزراء، وأيضا هناك 4,5 مليارات دولار تسدد من 2017 وحتى 2027، متسائلا: هل الاقتراض لإنجاز المشاريع وسد العجوزات ودفع الرواتب، وما هي سياسة الحكومة في التعاطي مع إصدار السندات؟

وأكد أن إيرادات النفط لا تغطي المصاريف، وإجمالي قيمة الاحتياطي العام وصندوق الأجيال 600 مليار دولار أميركي، ونحن الآن أمام أمرين، إما السحب من الاحتياطي العام وتسييل الأصول وهذا أمر خطير جدا، أو إصدار السندات وهذا الأمر الإيجابية الوحيدة فيه هو أن سعر الفائدة منخفض، في حين لم يتم تنويع مصادر الدخل أو تنويع الإيرادات العامة أو تعزيز القطاع الخاص أو تسهيل القوانين لاستقطاب المستثمر الأجنبي.

وبين أن كل هذه المؤشرات ذكرت منذ عام 2012 ولكن الحكومة أهملت، وتدهورت السياسة الحكومة، واليوم نحن نحصل هذه السلبيات ونتجه إلى الدين العام، والحكومة صرحت بينتها إصدار سندات بقيمة 20 مليار دينار تصل مدة سدادها إلى 30 عاما، مؤكدا أنه كان الأولى تعزيز الوضع العام في ظل توافر الفوائض المالية.

ولفت إلى وجود 5 جهات حكومية لديها 20 مليار دينار أرباحا محتجزة و4 من هذه الجهات تابعة إلى مجلس الوزراء، بينما الجهة الخامسة هي البنك المركزي، وهو يتبع وزارة المالية، وكل ذلك يتعلق بالسياسة العامة للدولة.

وأشار إلى أن الحكومة ذكرت أنها أنجزت 65٪ من بنود الإصلاح الاقتصادي، والأصل أن تعالج الإخفاقات وعدم المس بجيب المواطن، موضحا أن رفع الأسعار لن يعالج المشكلة بل سيعقدها لأن المواطن البسيط وسوف يتأثر وتتهالك ميزانية الأسر والأكثر تأثرا هم أصحاب الدخول البسيطة وفي المقابل لن تعالج الإخفاقات في الميزانية.

وأشار الى أن الهيئة العامة للاستثمار والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لديهما أكثر من 600 مليار دولار، ويجب تعديل استراتيجية الاستثمار لمعالجة المؤشرات المستقبلية وعدم المرور بعجوزات.

وتطرق إلى مسألة تأخير إنجاز المشاريع الذي يؤدي إلى زيادة تكلفتها ويؤثر سلبا على زيادة الهدر والصرف، معتبرا أن هذا الأمر يتعلق بالسياسة العامة للدولة التي يرسمها رئيس الوزراء.

ورأى أن عدم رد بعض الوزراء على الأسئلة البرلمانية يبين اتجاه السياسة العامة لرئيس الوزراء لأنه الذي يرسم السياسة العامة والمهيمن وعليه الرقابة الذاتية، مبينا أن هذا الأمر يجعل من الطبيعي أن نفعل المادة 100 من الدستور ونقدم الاستجواب.

وتناول الخلل في سوق العمل والتركيبة السكانية، حيث يشكل المواطنون 31٪ فقط من إجمالي السكان في الكويت وهذا مؤشر خطير بأن تصبح إحدى الجاليات أكبر من عدد المواطنين في المستقبل إذا لم تتم معالجة هذا الأمر، في حين أن عدد الوافدين في سوق العمل بلغ 2,138 مليون، منهم 17 ألفا عاطلون عن العمل وموزعون على القطاعين الحكومي والخاص.

وأفاد بأن عدد المواطنين العاملين في القطاعين الحكومي والخاص بلغ 435 ألف نسمة منهم 11600 ألف متعطلين عن العمل ويحصلون على رواتب، وهذا الأمر مرفوض جملة وتفصيلا من الوافدين والمواطنين لأن هناك أناسا احق منهم تنتظر العمل.

ولفت إلى أن تشابك الهيئة وتداخلها مع بعضها يعيق العمل ويسبب زيادة الهدر والمصاريف، بالإضافة إلى الكثير من التعيينات التي حصلت وبالأخص في مجالس إدارات الهيئات التي استحدثت أخيرا بناء على الترضيات ولأشخاص ليسوا من أصحاب الاختصاص، بما يؤدي إلى إحباط الكفاءات وأصحاب الشهادات العالية الأحق بهذه المناصب.

واعتبر أن منح رئيس الوزراء فرصة إضافية سيزيد الفساد والدليل على ذلك ما حصل بعد تقرير صندوق النقد الدولي الذي صدر في 2012 عن العجز المالي ولم تتبعه أي إجراءات وإنما زاد الهدر وتعطيل المشاريع وعدم محاسبة من نفذوا مشاريع فاسدة، مبينا أن النواب يتعاونون للمصلحة العامة وفي حال حادت الحكومة عن دورها فسوف نقومها.

واستغرب توجه الحكومة لخصخصة القطاعات الناجحة وفرض الضريبة وضريبة القيمة المضافة والأمور التي شأنها زيادة المصاريف بدلا من العمل على تنويع مصادر الدخل، مؤكدا أن معالجة إخفاقات الحكومة من جيب المواطن مرفوض جملة وتفصيلا.

وشرح أن قبول الدول المتعددة بسندات الدين العام جاء لأسباب وهي تعزيز التوازنات، والإقبال الواسع لأن الكويت ما زالت تتمتع بمتانة اقتصادية، وانخفاض الدين العام مقارنة بمتوسط المستويات العالمية، ولكن في المستقبل إذا سرنا في إطار خاطئ فستزيد نسبة الفائدة على سندات الدين العام، وسيكون الوضع المالي متهالكا وستكون هناك قيود على الدولة بالنسبة لإصدار السندات والدين العام.

الكندري يستقبل عضوي البرلمان في تشاد والهند ود.عائض القرني

رئيس مجلس الأمة بالإنابة عيسى الكندري مستقبلا د.عائض القرني

استقبل رئيس مجلس الأمة بالإنابة عيسى الكندري في مكتبه أمس الخميس عضو الجمعية الوطنية (البرلمان) في جمهورية تشاد النائب د.اسحق عيسى والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

وجرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز وتطوير التعاون بين البلدين الصديقين في شتى المجالات لاسيما تلك المتعلقة بالجانب البرلماني. وحضر اللقاء سفير جمهورية تشاد لدى الكويت علي أحمد والمدير التنفيذي لجمعية «برلمانيون كويتيون ضد الفساد» عبدالفتاح السيوري.

كما استقبل الكندري عضو البرلمان في جمهورية الهند النائب سراج الدين أجمل والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

واستعرض الجانبان خلال اللقاء العلاقات الثنائية بين الكويت وجمهورية الهند، اضافة الى مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

الكندري يستقبل د.عائض القرني

كما استقبل الكندري د.عائض القرني من المملكة العربية السعودية الشقيقة وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

وجرى خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية ومناقشة عدد من الموضوعات ذات العلاقة بالشأن الاسلامي والتأكيد على العلاقات التاريخية بين البلدين.

عمر الطبطبائي للروضان: ما أسباب تأخير بدء شركة العمالة المنزلية في ممارسة عملها؟

وجه النائب عمر الطبطبائي سؤالا برلمانيا إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان عن أسباب تأخر بدء نشاط شركة استقدام العمالة المنزلية.

وقال في مقدمة سؤاله: ورد في جريدة «الأنباء» بتاريخ 2 فبراير الماضي تصريح من رئيس مجلس إدارة شركة الدرة لاستقدام العمالة المنزلية المنشأة بقانون رقم 69 لسنة 2015 كشركة مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية انه تم اعتماد خطة التشغيل الفعلي للشركة وأنها سوف تبدأ في تنفيذ مهماها خلال الأشهر السبعة المقبلة.

لذا يرجى تزويدي بالآتي:

ما أسباب تأخر الشركة حسب تصريح رئيس مجلس الإدارة؟

وهل يحتاج تنفيذ هذه المهام إلى هذه المدة الطويلة؟ علما ان القانون رقم 69 لسنة 2015 المشار إليه قد صدر منذ 15 يوليو 2015. وهل هناك أسباب أخرى أو معوقات تحول دون مباشرة الشركة لأعمالها بخاصة في مجال تخفيف تكلفة استقدام وتشغيل العمالة المنزلية التي تمثل المبرر الأساسي في إصدار هذا القانون؟ وما الإجراءات والخطوات التي قامت بها الشركة منذ 2 فبراير 2017 تاريخ تصريح رئيس مجلس الإدارة إلى اليوم؟

عمر الطبطبائي

عبدالكريم الكندري يستفسر عن سبب تأخير تحويل قطعتي 3 و4 في خيطان إلى قطع سكنية

وجه النائب د.عبدالكريم الكندري سؤالا لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية محمد الجبري حول تحويل قطعتي 3 و4 في خيطان الى قطع سكنية.

وجاء في نص السؤال: ما سبب تأخير تحويل خيطان قطعتي 3 و4 الى قطع سكنية بناء على قرار مجلس الوزراء، وما الاجراء الذي سيتخذ حيال عدم اكتمال نصاب انعقاد جلسات المجلس البلدي والذي تسبب في تعطيل الكثير من القرارات وخصوصا المعنية بقضايا الإسكان والتي بدأت في التأخير والاضرار بأصحاب الطلبات الاسكانية القديمة؟

د.عبدالكريم الكندري

أعضاء اللجنة قدموا اقتراحاً بقانون لتحويلها إلى دائمة

«حقوق الإنسان» ترفض نقل تبعية «الرعاية الصحية» في السجون إلى «الداخلية»

رفضت لجنة حقوق الإنسان في اجتماعها أمس الخميس نقل تبعية قسم الرعاية الصحية في السجون من وزارة الصحة إلى وزارة الداخلية باعتباره مخالفا للقانون لعدم موافقة مجلس أو ديوان الخدمة المدنية على هذا الانتقال.

وحددت اللجنة موضوعات تقرير حالة حقوق الإنسان في الكويت بناء على تكليف المجلس في الجلسة الأخيرة وطلب وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد.

كما أعلن رئيس اللجنة د. عادل الدمخي خلال تصريحه في المركز الإعلامي بمجلس الأمة عن تقديم أعضاء اللجنة اقتراحا بقانون يحمل صفة الاستعجال لتحويل اللجنة الى دائمة، متمنيا ان ينال المقترح موافقة المجلس نظرا لأهمية اللجنة.

د.عادل الدمخي

وأوضح الدمخي ان اجتماع اللجنة تم بحضور ممثل عن وزارة الصحة وأن أعضاءها رفضوا بالإجماع نقل تبعية قسم الرعاية الصحية إلى وزارة الداخلية، مؤكدا أن النقل يخالف العمل المهني وتوصية منظمة الصحة العالمية في هذا الصدد.

وشدد على أهمية اشراف وزارة الصحة على السجون في هذا الجانب من دون أي تدخل أمني في العلاج الصحي، مبينا أن قرار النقل اتخذ قبل تولي وزير الداخلية الحالي ولكنه طبق في عهده.

وذكر ان اللجنة واجهت قسم الرعاية الصحية في السجون بما أثاره السجناء عن الأوضاع الصحية، وتبين عدم وجود سلطة له أو علم بما يجري داخل السجون منذ 8 يناير الماضي مما يشوه سجل حقوق الإنسان.

وقال الدمخي من جهة أخرى إن الموضوعات التي سيشملها تقرير حقوق الإنسان تتضمن الحريات العامة وحرية الرأي والتعبير والاتجار بالبشر وأطر المراجعة الدورية وتعهدات الكويت امام مجلس حقوق الانسان بشأن الديوان الوطني لحقوق الانسان.

وأضاف أن التقرير سيشمل أيضا حقوق المقيمين بصورة غير قانونية والأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق العمال وأوضاع السجون ومراكز التوقيف والاحتجاز وحقوق المرأة والطفل والرعاية الصحية ودعم الكويت في تطبيق عقوبة الإعدام امتثالا للشرع والقانون.

وشدد على ان التقرير ليس بالضرورة أن يكون سلبيا لأن هناك حالات ايجابية مثل رفع القيود الأمنية وحالات أخرى، مؤكدا أهمية هذه التقارير في الإصلاح والتقويم.

وأعرب الدمخي عن لومه وزارة العدل لعدم حضور ممثل عنهم للاجتماع، مؤكدا أن هذا الأمر يسأل عنه وزير العدل وستكون لنا وقفة في الجلسة المقبلة.

خليل الصالح يسأل وزير العدل عن تعيينات النيابة العامة

وجه النائب خليل الصالح سؤالا لوزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة حول نتائج تعيينات النيابة العامة الأخيرة.

وقال الصالح في مقدمة سؤاله: إن نتائج تعيينات النيابة العامة الأخيرة وما شابها من تجاوز لكثير من الكفاءات تحمل نكهة عنصرية وتمييز لا يمكن القبول بها لاسيما في ظل تكرار هذه الممارسات.

وأضاف: ولا يعقل أن يتم إقصاء خريجي مؤسسات أكاديمية متميزة من التعيين في النيابة العامة بما يحمله ذلك من إحباطات للكفاءات الوطنية وإخلال بمبادئ العدالة والمساواة التي أقرها الدستور.

وذكر أنه لما كان قد اعترى نتائج قبول المتقدمين إلى وظيفة وكيل نيابة من شبهات حول سلامة المعايير التي استندت إليها التعيينات وعدالة الاختيارات.

وطالب الصالح بتزويده وإفادته بالآتي:

يرجى تزويدي بالتسجيلات كاملة.

ـ كشف مفصل لعدد المتقدمين للسنة الحالية 2017 والسنة الماضية 2016؟ وكشف مفصل يتضمن اسماء المقبولين ومعدلاتهم وسنة الحصول على المؤهل الجامعي واسم الجامعة المتخرج منها وعمر كل منهم على حدة.

ـ كشف مفصل يتضمن أسماء غير المقبولين ممن تنطبق عليهم الشروط المعلن عنها مع ذكر معدلاتهم وسنة الحصول على المؤهل الجامعي واسم الجامعة المتخرج منها وعمر كل منهم على حدة وأسباب عدم قبولهم.

ـ ما المعايير التي عمل بها لقبول المتقدمين وكيف وزعت درجات او نسب القبول بين المعدل والاختبار والمقابلة؟

ـ هل هناك أولوية للقبول بالنسبة لأبناء أو أقرباء المستشارين والقضاة والعاملين بالسلك القضائي؟ وما السند القانوني لذلك إن صح؟

ـ هل تم قبول أحد لم تتوافر فيه كل الشروط المعلن عنها؟ إن كانت الإجابة بنعم فما الأسماء التي تم استثناؤها من الشروط؟ وما السند القانوني لذلك؟ ومن المسؤول عن استثنائهم ان كان مخالفا للوائح والقوانين؟

ـ يرجى تزويدي بصورة عن قرار تشكيل لجنة اختبار المتقدمين وكشف بأسماء أعضاء لجنة اختبار المتقدمين ومسمياتهم الوظيفية.

خليل الصالح

السبيعي للفارس: ما مدى العدالة في رصد درجات طلبة الآداب والخصم من رواتب المعلمات «البدون»؟

وجه النائب الحميدي السبيعي 3 أسئلة برلمانية إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د.محمد الفارس حول مدى العدالة والمساواة في رصد درجات الطلبة وتدخل عميدة كلية الآداب في صلاحيات الأساتذة وخصم 60 دينارا من راتب المعلمة من فئة «البدون».

وجاء في نص السؤال الأول ما يأتي: نشر في إحدى الصحف المحلية يوم الأربعاء 5 أبريل 2017 خبرا حول تعميم صادر من قبل العميد المساعد للشؤون الطلابية في كلية الآداب أشعل الجدل في الأوساط الطلابية والأكاديمية عن مدى العدالة في رصد الدرجات للطلبة وممارسة وأخلاقيات الأستاذ الجامعي في تحقيق المساواة بين الطلبة وإعطاء كل طالب حقه في التقييم، وخاصة تصريح العميد المساعد بقوله «التعميم جاء لتحقيق مبدأ العدالة بين الطلبة، وهناك علامات استفهام على 12 أستاذا وهذا التعميم سري لكن تم نشره من قبل أحد الأساتذة لإحراجنا».

الحميدي السبيعي

وطالب بتزويده وإفادته بالآتي: نسخة ضوئية من التعميم المرسل من قبل العميد المساعد للشؤون الطلابية في كلية الآداب.

ـ جدول يوضح الفرق بين النسب التي رصدها جميع الأساتذة في الدرجات ولجنة الشؤون العلمية في الجامعة، وما النسب التي قررتها لجنة الشؤون التعليمية بالجامعة؟ وما تأثير هذه النسب على المعدلات التراكمية للطلبة؟

ـ قائمة بالإثني عشر أستاذا المقصودين في تصريح العميد المساعد. وجاء في نص السؤال الثاني ما يأتي: نشر طلبة مادة مهارات اتصال بجامعة الكويت مناشدة للوزير برفض الكنترول الذي أقرته عميدة كلية الآداب بتدخلها في صلاحية الأساتذة في رصد الدرجة ما يؤثر بشكل كامل على حق الأستاذ في رصد الدرجات.

وطالب إفادته وتزويده بالآتي: نسخة ضوئية من التعميم المرسل من قبل عميدة كلية الآداب.

ـ أسباب ومتطلبات هذا التعميم وآثاره على الطلبة.

ـ هل قامت الكلية بدراسة للوضع العام قبل إصدار التعميم؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تزويدي بنسخة من الدراسة وجميع ما يتعلق بهذه الدراسة من قرارات أو استعانة بخبرات أو تشكيل فرق أو لجان وأعضائها والمبالغ المرصودة لذلك.

وجاء في نص السؤال الثالث ما يأتي: نمى إلى علمنا أنه تم خصم مبلغ (60 دينارا) من المعلمات «من غير محددي الجنسية» المتزوجات لتصبح رواتبهن (420 دينارا) بدلا من (480 دينارا) فإن صحت هذه المعلومة، يرجى تزويدي وإفادتي بما يأتي:

1 ـ نسخة من قرار الوزارة بخصم هذا المبلغ، وما السند القانوني لذلك؟ وما المبررات لاتخاذ مثل هذا القرار؟

2 ـ كم يبلغ عدد المعلمات من غير محددي الجنسية والقيمة الإجمالية للمبلغ المخصوم شهريا وسنويا؟

3 ـ أين تم صرف هذه المبالغ التي تم تحصيلها من خلال خصم 60 دينارا من الراتب الشهري لكل معلمة؟